خلال الجلسة الأولى من اليوم الثاني

الملتقى الإقليمي لشبكات التواصل ناقش تأثير التطور التكنولوجي اجتماعياً واقتصادياً

■ غريب: الكويت أكثر دول العالم استخداماً لـ«تويتر» مقارنة بعدد سكانها

■ الحبيب: «المواصلات» تعاني قصوراً في دورها التنظيمي لـ«الإنترنت»

جانب من جلسات الملتقى الإقليمي للشبكات

بدأت أعمال اليوم الثاني من الملتقى الاقليمي لشبكات التواصل الاجتماعي والتكنولوجي المقام حاليا في الكويت بفندق الريجينسي تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح بكلمة كافة غريب ممثل شركة تويتر في الشرق الأوسط.

حيث بدأ غريب كلمته بالتأكيد على أهمية تويتر وتأثيره في حياة أفراد المجتمع على مستوى العالم، وأوضح أن شبكة تويتر عبارة عن محطة إخبارية لتوزيع الأخبار في المنطقة العربية وحول العالم، فمن خلال تويتر يتمكن المستخدمين من مواكبة الأحداث الإخبارية بث الصور الحية للمشاركين على نفس الشبكة، مشيرا إلى أنه من هذا المنطلق تغلب تويتر على الإعلام التقليدي في متابعة الأحداث، ففي خلال دقائق معدودة يستطيع المواطن العادي متابعة الحدث وبثه إلى غيره ومن ثم تتمكن وكالات الأنباء المحلية والعالمية من بث الخبر، فتأثير تويتر على القاعدة المفتوحة من المستخدمين حول العالم كان له دور في تعريف المواطن العادي بشبكات التواصل الاجتماعي وأهميتها.

وتابع قوله «في الانتخابات الأمريكية الاخيرة بلغ عدد رسائل التويت في اليوم الواحد واحدا وثلاثين مليون رسالة عبر تويتر لتأييد الرئيس اوباما وعرض آخر اخبار حملته الانتخابية» وأيضا مكنت شبكة تويتر المستخدمين من اختراق الجلسات السرية للرؤساء مع مستشاريهم داخل المطبخ السياسي.

وأضاف ان شبكة تويتر مكنت الشباب من التواصل مع العالم الخارجي مما أكسب الشبكة المزيد من القوة ليس من خلال استخدامها من قبل القيادات وأصحاب القرار ولكن من خلال استخدامها من قبل الأشخاص العاديين.

وأكد غريب أن الاحصاءات اثبتت بشكل تفصيلي من خلال الكمبيوترات الخاصة وأجهزة الموبايل أن الكويتيين من أكثر شعوب العالم استخداما لتويتر مقارنة بعدد السكان حيث بلغت نسبة المستخدمين في الكويت 85 في المئة وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بعدد سكان دولة الكويت وهو أكبر معدل في العالم.

كما استطاعت شبكة تويتر ان تحقق الفائدة التجارية لأصحاب المحلات التجارية والشركات من خلال عرض منتجاتهم لتصل لأكبر قاعدة من المستهلكين.

وتناولت الجلسة الثانية من أعمال الملتقى التطور التكنولوجي وتأثيره الاجتماعي.

وفي بداية الجلسة تحدث مدير مكافحة الجرائم الإلكترونية المقدم يوسف الحبيب عن الجرائم الإلكترونية ونشاط إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية التي تم إنشاؤها عام 2008، وأضاف انه من خلال الملاحظة الدقيقة والرصد الدائم من قبل الإدارة اكتشفنا ان هذه الجرائم أغلبها فتية ذات طابع خاص وتحتاج لقانون خاص وعقوبات مشددة نفتقر إليها في الكويت.

وأشار إلى ضرورة عدم التغافل عن دور الجهة المسئولة عن الإنترنت في الكويت المتمثلة في وزارة المواصلات وما تعانيه من قصور في دورها التنظيمي لشبكة الإنترنت. لافتا إلى ان هناك فكرة نناقشها في الإدارة تتمثل في انشاء مقسم خاص لشبكة الانترنت نتمكن من خلالة من مكافحة هذه النوعية من الجرائم وتنظيم عملية استخدامها بحيث يمكننا من معرفة مرتكبي جرائم الانترنت وكشف الجرائم الالكترونية والحد منها.

ثم تحدث المدير العام لشركة الخرافي للحاسبات الآلية بيرو كوربيسي عن دور قاعدة البيانات وهي نقطة وصفها بالمهمة في التطور التكنولوجي وشبكات التواصل الاجتماعي لكسب المعلومات من خارج أجهزة الكمبيوتر الخاصة، فالمعلومات لم تعد قاصرة على البيانات بل اتسعت رقعتها لتصل للموبايل وشبكة التواصل الاجتماعي.

وأضاف أن هناك معلومات يهتم بها رجال الأعمال وأصحاب الشركات لمعرفة الحالة المزاجية للعميل وماذا يريد وكيف يفكر وهي مفردات وأدوات يجب توافرها في يد كل مستخدم ليصل للمستهلك في أقصر وقت وتأثير ذلك على شبكة التواصل الاجتماعي.

وفي ذات السياق، تناولت الجلسة الثالثة محور «اقتصاديات شبكات التواصل الاجتماعي» التي ناقشت كيفية تحقيق الاستفادة الاقتصادية للفرد والمجتمع من خلال استثمار شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى القاء نظرة على هذا القطاع الاقتصادي الآخذ في النمو بشكل كبير.

ياسر الكندري: التسجيل مستمر حتى 24 الجاري

«تعاونية بيان» تحتفي بطلابها المتفوقين في إبريل المقبل

أعلن رئيس مجلس ادارة جمعية بيان التعاونية ياسر احمد الكندري عن اقامة حفل تكريم الطلاب المتفوقين لأبناء المساهمين من طلبة وطالبات المراحل الابتدائية والمتوسط والثانوي والمقررات وخريجي الجامعات والمعاهد للعام الدراسي 2011 - 2012 لافتا الى ان التسجيل مستمر لغاية الـ24 من الشهر الجاري موضحا ان ادارة الجمعية ستقيم حفل التكريم في قاعة الدانة بفندق هوليدي ان السالمية يومي 16 - 17 ابريل المقبل.

وقال يشترط للتسجيل ان يكون الطالب حاصلا على معدل تراكمي «305» فما فوق بالنسبة للمقررات او نسبة «90 في المئة» لمراحل النقل والثانوية العامة «امتياز»، اما بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد التطبيقية فيتوجب حصول الخريج على درجة امتياز.

واضاف الكندري على الراغبين بالتقدم ممن تتوافر لديهم الشروط التوجه الى ادارة الجمعية قسم العلاقات العامة مصطحبين الشهادة الدراسية الاصلية وصورة عنها واحضار البطاقة المدنية الاصلية وصورة عنها مبينا انه لن يقبل التسجيل لغير ابناء المساهمين وفي حال مساهمة الام احضار شهادة ميلاد للمتفوق.

واوضح رئيس مجلس الادارة اما بالنسبة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة فيكون المعيار فقط النجاح ويستثنى من الشروط السابقة ابناء الشهداء والأسرى من ابناء المنطقة مشيرا الى ان اداة الجمعية تقيم حفل تكريم الطلاب المتفوقين إيمانا منها بأهمية تشجيع الطلبة على مواصلة الجهد لتحقيق التميز في المراحل الدراسية مؤكدا حرص واهتمام مجلس الإدارة بهذه الفئة من شبابنا الذين بذلوا قصارى جهدهم للتفوق والتميز.

الوفيات

■ دلال محمد أحمد الرشيد، 48 عاما، شيعت، الرجال: ديوان المرحوم محمد الرشيد - عبدالله السالم ق 4 ش 42 م 4، النساء: مشرف - ق 5 ش 5 م 3، ت: 99833218 - 25385500.

■ محمد توفيق محمد جواد القريني، 30 عاما، شيع، الرجال: حسينية آل ياسين - المنصورية، النساء: بيان - ق 7 ش 1 ج 15 م 7، ت: 99706322 - 99075892.

■ همايون أحمد شريف، أرملة عبدالرسول علي جاسم البناي، 76 عاما، شيعت، حسينية آل الرسول الرميثية ق 8 ش أسامة بن زيد م 337، ت: 66199312 - 66653328.

■ عبدالله جيهف مسهي الصانع، 77 عاما، شيع، الرجال: مشرف - ق 4 ش 10 م 10 ديوان الصانع، النساء: بيان - ق 11 ش 1 ج 1 م 53 مقابل مشرف، ت: 99042449.

■ أحمد علي أرحمه الفيلكاوي، 47 عاما، شيع، الرجال: السرة - ق 4 ش 1 م 102، النساء: العدان - ق 7 ش 18 م 14، ن: 99038832 - 25323469 - 66997179 - 25424073.

■ ناصر عبيد ناصر اليتيم، 75 عاما، التشييع في التاسعة من صباح اليوم، العمرية - ق 2 ش 1 م 41، ت: 97332299 - 97906004.

■ نقوه صفوق فالح العازمي، أرملة خصيوي فراج العازمي، 84 عاما، شيعت، الرقة - ق 2 ش 11 م 510، ت: 66686663.

إنا لله وإنا إليه راجعون

شمات

الأمير رعى

السابق جاسم الخرافي وكبار الشيوخ ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الاحمد وسمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ونائب وزير شؤون الديوان الاميري الشيخ علي الجراح وكبار المسؤولين بالدولة وجمع غفير من اهالي الطلبة الخريجين والمواطنين.

«فيتو» سلفي

البنوك بإعادة كل ما زاد عن سعر الخصم 4 في المئة، موضحا أن هذا المقترح الذي تتبناه الكتلة متوافق مع الدستور، خصوصا أن البنك المركزي سبق أن صرح بأنه صوب الإجراءات التي كان معمولا بها، واسترد بالفعل 180 مليون دينار خلال الفترة الأخيرة.

وذهب النائب نواف الفزيع إلى أن القانون المقترح من قبل كتلة المستقلين يلزم البنوك بإرجاع الأموال التي حصلتها من المواطنين بغير حق، ولن يكلف المال العام فلسا واحدا، ويحقق العدالة للجميع، أما مقترح «صندوق الأسرة» فسوف تستفيد من أمواله القوى المالية.

ودعا النائب صالح عاشور الحكومة ممثلة في البنك المركزي إلى تحمل المسؤولية السياسية، من خلال تحميل البنوك الفوائد غير القانونية، وإعادة الأموال إلى المواطنين الذين أخذت أموالهم دون وجه حق.

بدوره قال النائب هشام البغلي إنه ضد قانون إنشاء صندوق الأسرة، لأنه «لا يحقق العدالة، ولا يخدم سوى شريحة قليلة من المقترضين المتضررين».

النائب د.علي العمير تحفظ أيضا على القانون المقترح بشأن إسقاط الفوائد، وذلك من منظور أنه «يتضمن الكثير من المثالب القانونية والشرعية»، وقال إنه يخالف فتاوى بعض العلماء في هذا الصدد، لافتا إلى أن كلفة القانون تبلغ نحو 1.2 مليار دينار، ولو تم توزيع هذه الأموال على المواطنين، لحصل كل مواطن على ألف دينار، وهذا أكثر عدالة.

واعتبر العمير أن صندوق المعسرين هو حل مثالي لأزمة الفوائد، وقد نجح بالفعل في حل مشكلة 30 ألف متعثر عن السداد، مذكرا في الوقت نفسه بتوصيات العديد من الخبراء الدوليين العاملين والتي حذروا فيها الكويت من الاستمرار في سياسة إهدار المال العام.

في الجانب المؤيد لما انتهت إليه اللجنة المالية أكد النائب خالد العدوة أن المجلس سيحقق في جلسة اليوم أحد أهم الانجازات في تاريخ المجالس النيابية، بإقراره لحل مشكلة القروض التي طال أمدها، مشيرا إلى أن الفضل في ذلك بعد الله سبحانه وتعالى يرجع الى توجيهات سمو أمير البلاد ومن ثم تناغم المجلس والحكومة.

وقال العدوة: صحيح لا يمكن أن يكون هناك قانون يحقق العدالة المطلقة، لاسيما في قضية شائكة مثل معالجة فوائد القروض، ولكن وبحمد الله استطاع المجلس والحكومة إنهاء معاناة عشرات الآلاف من المواطنين الذين يئنون من نير فوائد هذه الديون الضخمة.

أضاف انه وبإقرار مقترح معالجة فوائد القروض سيتم وضع حد للمزايدين والمتاجرين بالقضية عبر سنوات طويلة كان المواطن الكويتي هو الخاسر الوحيد في ظل تلك المتاجرة.

وفيما يتعلق بقروض البنوك الإسلامية أوضح العدوة انه كان يجب ان نلحقها بالقروض التقليدية، لأننا وفي كل الأحوال نريد تجفيف ينابيع الربا تحت أي مسميات من جهة، والتخفيف عن كاهل المواطن الذي عانى كثيرا من تلك القروض من جهة أخرى.

وزاد العدوة: لا ننسى اذا كنا نتحدث عن فوائد ربوية حذر منها القرآن والنبي صلى الله عليه وسلم، فإن البنوك الإسلامية تحت ذريعة المرابحة تنحر المواطن باضعاف مضاعفة من الفوائد، مؤكدا انه لا يقر الربا ولكنه يؤيد شراء أصل الدين وإسقاط ما ترتب عليه من فوائد.

من جانب آخر دعا العدوة الى ضرورة انصاف المواطنين الذين لم يستفيدوا من هذا القانون - معالجة فوائد القروض - ومنحهم الف دينار لكل فرد في العائلة، مثلما تقدمنا بمقترحنا - الذي نص في احدى مواده على منح الف دينار لكل مواطن لم يستفد من المقترح بقانون، متمنيا ان يبادر صاحب السمو أمير البلاد الذي عود المواطن الكويتي على حرصه الشديد عليهم وكرمه وسعيه الدؤوب بان يرفقوا في دولة الرفاة الاستقرار بتلك المنحة.

من جهته شدد النائب مبارك العرف على أهمية الانتهاء من حل مشكلة القروض خلال جلسة اليوم لمجلس الأمة، على ان يشمل الحل جميع المقترضين، سواء من اقترض من البنوك التقليدية او الإسلامية.

وقال العرف ان مشكلة القروض باتت تهدد كيان الأسرة الكويتية بسبب الاستغلال السيئ من قبل بعض البنوك لحاجة المواطنين، الأمر الذي تسبب في مشاكل اجتماعية لا حصر لها، مما يتطلب الأمر حلا جذريا لتلك المشكلة يشمل جميع المقترضين..

أضاف انه سيعمل مع زملائه النواب على إدخال بعض التعديلات على مقترح إسقاط فوائد القروض ليشمل جميع البنوك الإسلامية والتقليدية ومن دخل في صندوق المعسرين، بالإضافة الى توافقه وعدم مخالفة المقترح لأحكام الشريعة الإسلامية، لافتا في الوقت نفسه إلى ان وصف البعض القانون بعدم العدالة مجاف للحقيقة، لان العدالة نسبيه ومن ثم لا يمكن ان تقف الدولة ومجلس الأمة عاجزين عن ايجاد الحلول للصعوبات والعقبات التي تواجه المواطنين بحجج واهية، موضحا ان سمو الامير حفظة الله ورعاه سيكون خير معين لأبنائه من الشعب من خلال صرف منحة الالف دينار للجميع لتحقيق العدالة.

واقاد العرف بانه سيعمل جاهداً لاقرار بعض الزيادات الملحة التي يحتاجها الشعب، وعلى رأسها زيادات علاوة الاولاد الى 100 دينار وزيادة العلاوة الاجتماعية، وزيادة القرض الاسكاني مع زيادة عادلة وشاملة للمتقاعدين لتكون حاضرة في الجلسات القادمة لمجلس الامة وخلال دور الانعقاد الحالي.

بدورها أكدت مراقب مجلس الأمة النائبة صفاء الهاشم بان جلسة اليوم لن تكون جلسة عادية وإنما سوف تشهد استرجاع حقوق المواطنين المقترضين من البنوك، وسيسجل التاريخ اليوم فقل باب قضية القروض التي ارهقت كاهل المواطن البسيط، والتي تاجر بها الكثير لسنين طويلة وبسكوت مطبق من مجالس إدارات البنوك وتقاعس المحافظ السابق عن الرقابة.

من ناحيته قال النائب محمد الجيري لـ«الصباح» إنه من خلال تعاون المجلس والحكومة تم التوافق على رفع المعاناة عن 66 الف مواطن تعرضوا للتظلم بسبب تقاعس البنك المركزي، لافتا في الوقت ذاته إلى أن موضوع المنحة هي بيد صاحب السمو امير البلاد، وقد كنت ضمن المتقدمين باقتراح بمنح كل مواطن 1000 دينار، ولكني اقتنعت بالنقاش الذي دار في اللجنة المالية والاقتصادية حول هذا الشان، بأنه لا يجوز للنائب ان يتقدم باقتراح بخصوص منحة، فهي تكون بيد امير البلاد لانه من الممكن ان يأتي غيري ويطلب منحة 2000 وآخر يطلب 3000 دينار، فهذا الامر لا يستقيم لاننا بصدد اموال دولة واموال عامة.

في سياق ذي صلة نفى محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل بشكل قاطع، أن يكون قد صرح أو أدلى بأي رأي بشأن قصور سابق في رقابة البنك المركزي، سواء قبل شهر مارس 2008 أو بعد ذلك التاريخ.

وقال الهاشل في تصريح لـ«كونا» أمس: ان ما يقدمه البنك المركزي من بيانات ومعلومات الى اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة حول قيامه «أي المركزي» بتوقيع الجزاءات على البنوك والزامها بتصويب المخالفات ورد المنافع للعملاء «انما يأتي ضمن اطار حرص البنك المركزي على توضيح الاجراءات التي اتخذها في مجال تصويب المخالفات التي يتم كشفها».

وأكد أهمية الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي في هذا الشان والطبيعة الخاصة لهذا الدور «ولذلك فإن مثل هذه التجاوزات التي يرصدها البنك المركزي ويوجه البنوك المحلية لتصويبها يجب ألا تفسر بأي حال من الأحوال على أنها قصور في الضوابط الرقابية».

وذكر الهاشل ان بعض الاراء التي تلقى بالائمة على البنك المركزي وتدعي تقصيره في القيام بدوره الرقابي في مجال القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة «هي آراء غير منصفة ولا تستند الى قراءة موضوعية للطبيعة الخاصة للدور الرقابي لبنك الكويت المركزي».

واستطرد قائلا: ان النظم واللوائح الرقابية هي بالضرورة ذات طبيعة ديناميكية تسعى باستمرار الى مواكبة المستجدات والتطورات في البيئة المصرفية التي تتسم بالتغير المستمر وتسترشد تلك الجهود الرقابية بأفضل الممارسات العالمية.

وقال انه الى ذلك «يتبغي التأكيد على أن الأصل في كفاءة النظم واللوائح الرقابية هو التزام الجهات الخاضعة للرقابة بتلك النظم واللوائح وتحمل تبعات أي مخالفة لتلك النظم واللوائح بما في ذلك ما يرصده البنك المركزي من خلال رقابته المكتبية والميدانية اللاحقة لأعمال تلك الجهات».

واضاف «بالتالي فإن قيام «المركزي» بدوره الرقابي بما في ذلك رصد المخالفات وتوقيع الجزاءات والتوجيه لتصويبها لا تصبح قراءته باعتباره دليلا على حدوث تقصير بل هو دليل على قيام البنك المركزي بدوره الرقابي على النحو المطلوب».

وشدد على الطبيعة المؤسسية لاعمال بنك الكويت المركزي «حيث بذل المحافظ السابق للبنك الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح هو وجميع اعضاء فريق العمل في البنك جهودا مضنية ومتواصلة على مدار سنوات ممتدة باحداثها وتحدياتها، وكانت لهم مسيرة عطاء مشهود لهم بها مكنت بنك الكويت المركزي من احتلال موقعه المتميز محليا واقليميا وعالميا».

مساواة المرأة

الذين قضوا في حربي العامين 1967 و1973 والعمليات الحربية ومن استشهد في موكب الامير الراحل المغفور له الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح».

وأضاف النائب الصانع ان اللجنة وافقت ايضا على مقترح بتعديل المادة الثانية من قانون الانتخاب بما يحول دون المشاركة في التصويت والانتخاب لعضوية مجلس الامة لمدة ثلاث سنوات لكل من صدر ضده حكم وان كان مع وقف التنفيذ او عدم النطق بالعقاب.

وذكر ان اللجنة رفضت مقترحا بتعديل قانون الانتخاب كان «يشترط للترشح أن يكون المرشح خاليا من الامراض النفسية وحاصلا على مؤهل جامعي وسجله خال من الادمان على المواد المخدرة» مبينا ان اللجنة أضافت توصية تنص على الاكتفاء بان يكون المرشح حسن السيرة والسلوك.

وأوضح الصانع ان اللجنة وافقت على مقترح انشاء الهيئة العامة لمكافحة الاتجار بالبشر وعلى مقترح بتعديل قانون دعم العمالة الوطنية ومقترح انشاء جمعية حماية المستهلك وعلى مساواة أعضاء ادارة التحقيقات بنظرائهم في السلك القضائي في بعض الامتيازات فقط.

واشار الى ان اللجنة اقرت تعديلا على قانون الرعاية السكنية يمنح المطلقة من زوج كويتي حق المشاركة في وثيقة السكن الحكومي مبينا ان الوضع الراهن يعطي المطلقة فقط حق الانتفاع في هذا السكن من دون مشاركة في الملكية.

على الصعيد ذاته ناقشت اللجنة المشتركة البرلمانية «لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون المرأة والاسرة» في اجتماعها أمس تعديل قانون الرعاية السكنية بشأن حق الرعاية السكنية للمرأة اضافة الى قانون الخدمة المدنية بشأن العلاوة الاجتماعية للمرأة الكويتية.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة معصومة المبارك في تصريح للصحافيين ان الاجتماع شهد توافقا مبدئيا مع ممثلي الجانب الحكومي بشأن مساواة المرأة بالرجل في استحقاق القرض الاسكاني وفقا للنصوص الدستورية التي تؤكد ذلك.

واضافت ان توافقا آخر حصلته اللجنة مع الجانب الحكومي يتمثل في الموافقة على اقتراح يعطي المرأة الكويتية حق الحصول على بدل للايجار خلال فترة انتظارها السكن «اسوة بالرجل» كما وافقت اللجنة على منح المرأة المطلقة او الارملة او العزباء ممن تجاوز عمرها اربعين عاما «حق السكن منفردة من دون الحاجة الى شرط وجود امرأة معها بنفس المواصفات وفقا للوضع الحالي».

وذكرت المبارك ان ممثلي ديوان الخدمة المدنية «أبدوا موافقة مبدئية» على استحقاق المرأة المتزوجة من كويتي او من غير كويتي علاوة اجتماعية بصفة متزوج شريطة عدم حصول زوجها على هذه العلاوة.

وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي وزير الاسكان والمدير العام لمؤسسة الرعاية السكنية والمدير العام لبنك التسليف والادخار وممثلي ديوان الخدمة المدنية.

من جانبه اعلن رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية عسكر العنزي ان اللجنة وافقت على قانون تجنيس البدون بما لا يزيد على اربعة آلاف خلال العام الحالي.

وقال العنزي ان القانون مدرج على جدول أعمال المجلس حيث صوت عليه في مداولته الأولى وسيتم التصويت على مداولته الثانية في جلسة اليوم، وبين العنزي ان اللجنة وافقت ايضا على منح المرأة الاجنبية المتزوجة من كويتي الجنسية الكويتية اذا كان لها ولد أو أولاد من زوجها الكويتي.

واشار العنزي إلى ان هذا المقترح كان قد تقدم به واحالته اللجنة إلى لجنة الشكاوى والعرائض، موضحاً ان اللجنة وافقت على استبدال نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الاميري رقم 1959 بقانون الجنسية بحيث تصبح: لا يترتب على زواج المرأة الاجنبية من الكويتي ان تصبح كويتية الا اذا اعلنت وزير الداخلية رغبتها في كسب الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة خمس سنوات من تاريخ اعلان رغبتها فإذا كان انتهاء الزوجية قبل انقضاء المدة المشار اليها بسبب وفاة الزوج وكان للمرأة الاجنبية ولد أو اولاد من زوجها وحافظت على اقامتها العادية في الكويت حتى انقضاء المدة او اعفيت من كل هذه المدة او بعضها جاز منحها الجنسية بمرسوم اذا طلبت ذلك ولو لم يكن قد سبق لها الاعلان عن رغبتها في كسب الجنسية قبل الوفاة ويسري ذلك على المطلقة اذا كان احد اولادها من زوجها الكويتي قد بلغ سن الرشد.

واوضح العنزي ان المقصود بالمرأة الاجنبية هي كل من تحمل جنسية غير الجنسية الكويتية او من غير محددي الجنسية «البدون».

«البلدي»: تخصيص

داخل المدينة وعلى طلب وزارة الكهرباء والماء تخصيص 72 موقعا لمحطات ثانوية بمنطقة العديلية - اليرموك - الصليبخات - الخالدية - النزهة.

كما وافق المجلس في الاجتماع الذي ترأسه نائب رئيس المجلس جسار الجسار على طلب وزارة المواصلات تخصيص مساحة من الأرض بمنطقة الدوحة مقابل قطعة رقم 4 على الطريق الساحلي لتركيب برج اتصالات.

واطلع المجلس على التوصيات المقترحة من قبل لجنة دراسة اقتراحات تسميات المدن والقرى والضواحي والمناطق والطرق والشوارع والميادين.

ووافق المجلس على الاقتراح المقدم من العضو أحمد المعوشرجي بشأن استحداث شروط لنشاط فرع البنشر وعلى طلب وزارة الداخلية انشاء طريق بطول 10 كيلومترات تقريبا وبعرض 12 كيلومترا وسياج أمني لسد ثغرة أمنية قرب الحدود الشمالية.

مصر: المتظاهرون

وقال شاهد من رويترز إن المحتجين حولوا متجرا للأحذية إلى عيادة لعدم وصول سيارات إسعاف. واعتادت وزارة الصحة تخصيص سيارات إسعاف لعلاج ونقل المصابين إلى المستشفيات بالأماكن التي يُتوقع أن تندلع فيها اشتباكات خلال الاحتجاجات.

وذكر الشاهد أن الشرطة أطلقت طلقات رصاص بكثافة على المحتجين الذين بلغ عددهم نحو ثلاثمئة شخص، كما أطلقت صوبهم القنابل المدمعة وطوقت عددا منهم وألقت القبض عليهم، وأشار إلى أن المحتجين رشقوا الشرطة بالحجارة وهم يهتفون «الشعب يريد إسقاط النظام» و«الشعب يريد إسقاط الإخوان»، و«ارحل.. ارحل»، في إشارة إلى الرئيس مرسي.

وفيما دعا ناشطون وسياسيون إلى مظاهرة حاشدة أمام مقر الجماعة يوم الجمعة المقبل، نظم عشرات من الصحافيين المصريين مظاهرة أمس الأول انطلقت من مقر نقابة الصحافيين باتجاه مكتب النائب العام بوسط القاهرة احتجاجا على ما وصفوه بهجمات قام بها عناصر من الإخوان المسلمين على عدد من زملائهم كانوا يقومون بتغطية الاشتباكات أمام مقر الجماعة يوم السبت.

وتقدم نقيب الصحافيين ضياء رشوان صباح الأحد ببلاغ للنائب العام طلعت عبدالله يتهم فيه المرشد العام لجماعة الإخوان محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر بالتحريض على ضرب الصحافيين. وقال مصدر قضائي إن النيابة ستبدأ التحقيق في هذا البلاغ خلال ساعات.

وقال مسؤولون في الإخوان المسلمين إن أنصارهم استفزوا عندما قام المحتجون بالرسم والكتابة على جدران المبنى، وإن الصحافيين لم يستهدفوا.

من جانب آخر أمرت نيابة جنوب القاهرة الكلية بإشراف المستشار طارق أبو زيد، المحامي العام الأول، بسرعة ضبط وإحضار 3 من حراس المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين وهم: صهيب محمد إمام ومصطفى السعداوي وأحمد أبو رية، لاتهامهم بالتعدي بالضرب على 6 صحافيين أمام مكتب الارشاد بالمقطم وجاء أمر النيابة وفق بوابة الأهرام.